حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا

د. طيب جميلة

د. غيدة فلة

جامعة خميس مليانة

الملخص:

أصبحت الصين منذ 2002 فاعلا مهما ينافس اليابان في دوره الاقتصادي في منطقة شرق آسيا، حيث ساعد الصعود الاقتصادي للصين على تدعيم شبكة العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة من خلال الدور المركزي لهذه الدولة في التجميع و التصدير خارج المنطقة. فالصين تعيد تصدير عدد من السلع تتحصل على مكوناتها من شركات شرق آسيوية التي تقوم بدورها بتصدير سلع وسيطة إليها (الصين)، التي تقوم بتجميعها و إعادة تصديرها للاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

وعليه، أصبحت الصين تحتل مكانة مركزية في سلسلة التوريد في المنطقة حيث أعادت دولها توجيه مبادلاتها التجارية باتجاه هذه الدولة، مما ساعد على تركيز المبادلات البين إقليمية. لقد ارتفع وزن الصين في التجارة الخارجية لدول آسيان زائد ثلاثة، و زادت أهميتها في شبكات الإنتاج الآسيوي باعتبارها و رشة العالم، مما جعلها المنطلق الإقليمي للتصدير خارج المنطقة.

الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالتجارة الثلاثية من جهة و إلى نوع من التكامل الاقتصادي الشرق آسيوي من جهة أخرى.

الكلمات الدالة: الصين، آسيا الشرقية، التجارة البينية، التكامل الاقتصادي.

مقدمة:

أدى الانفتاح الاقتصادي للصين منذ 1979إلى التفاف دول شرق آسيا حول هذه الدولة لما تقدمه من فرص اقتصادية هامة، فالصين مخزونا هائلا لليد العاملة الرخيصة و سوقا استهلاكيا ضخما. و زاد دخول هذه الدولة دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل من أهميتها في شبكات الإنتاج الآسيوي باعتبارها و رشة العالم، إذ تقوم الصين بعمليات التصنيع، التجميع و المعالجة.

أما الصين، ولأنها بحاجة لتدعيم نموها الاقتصادي، فقد تبنت سياسة إقليمية ترتكز على حسن الجوار مما سهل من عملية اندماجها الاقتصادي والتجاري في المنطقة، إذ تدعو إلى إنشاء فضاءات متزايدة للاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها و بين هؤلاء الجيران، بما فيهم اليابان صاحب أول معجزة اقتصادية آسيوية و قاطرة النمو في المنطقة وفقا لنموذج الإوز الطائر، بالإضافة إلى امتلاكه المصادر الأساسية للعولمة: المال، العلم و الخبرة التكنولوجية.

لقد ساعد هذا التكثيف للعلاقات الاقتصادية بين الصين و جيرانها في شرق آسيا على ظهور ما يسمى بالتجارة الثلاثية من جهة و إلى خلق نوع من التكامل الاقتصادي الشرق آسيوي من جهة أخرى.

و عليه، و وفقا لهذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي حقيقة التكامل الاقتصادي بين دول شرق آسيا؟ و ماهو دور الصين في هذا التكامل؟

و لمعالجة هذه الإشكالية، نستعرض المحورين التاليين:

1–دور الصين في التكامل الشرق آسيوي.

2–حدود التكامل في شرق آسيا.

المحور الأول : دور الصين في التكامل الشرق آسيوي:

ساعد انفتاح الصين على اندماجها بسرعة في مسار التكامل الجاري في شرق آسيا. هذا الاندماج الذي غير تدريجيا تنظيم هذه المنطقة، إذ ساهم النمو الاقتصادي للصين في إعادة توجيه التدفقات التجارية والمالية لشركائها الآسيويين لصالحها. فالصين أصبحت تلعب دور الأرضية الإقليمية للتصدير لدول أخرى كالولايات المتحدة أوروبا، بعد أن تقوم بعملية التجميع لمختلف المكونات في سلع نهائية.

1– الدور القاعدي للصين في التجارة الثلاثية:

تلعب الصين دورا هاما في التدفقات السلعية لمنطقة آسيا الشرقية من جهة و في العلاقات التجارية بين دول المنطقة و الأسواق الأجنبية وخاصة السوق الأمريكي.

شبكات الإنتاج الآسيوي:

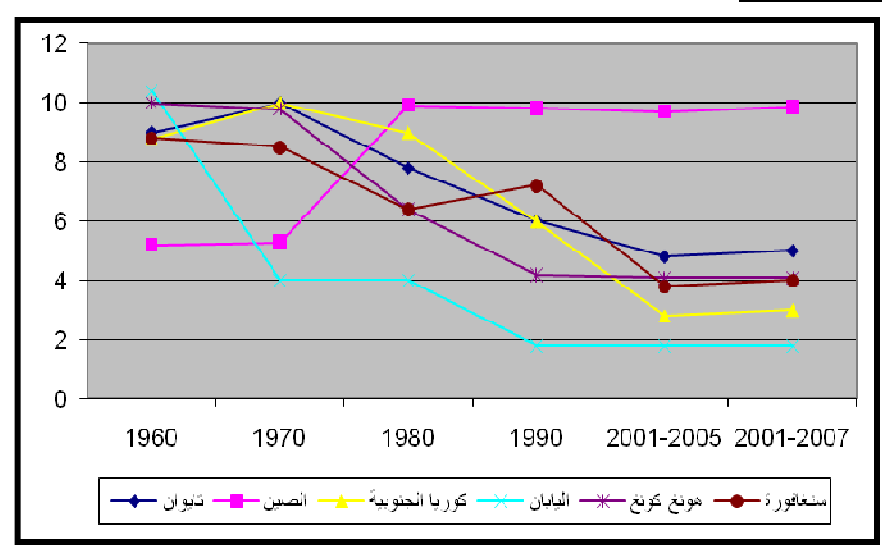
لعب اليابان دورا هاما في النمو الاقتصادي لمعظم دول منطقة آسيا الشرقية منذ سنوات 1960، إذ كان الدولة الصناعية المتطورة الوحيدة التي لا تنتمي للغرب. لقد ارتكز النمو الياباني على تصدير السلع كثيفة العمل التي سرعان ما حولها لصالح الدول الأربع المصنعة حديثا (تايوان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ و سنغافورة) بسبب ارتفاع أجور عماله وبالتالي تكاليف الإنتاج. كانت هذه الدول الأكثر ديناميكية في المنطقة مما جعلها تساهم في نموها، وتحول

فيما بعد إنتاج السلع كثيفة العمل إلى دول آسيوية أخرى تتمثل في: الصين، ماليزيا، اندونيسيا، تايلاندا والفلبين المسماة النمور الأربعة لصالح سلع كثيفة رأس المال و ذات قيمة مضافة مرتفعة. لقد أدت هذه الموجات في تحويل الإنتاج عبر دول مختلفة إلى خلق ما يسمى بالشبكات الآسيوية الدولية للإنتاج.

ويمكن تعريف شبكة دولية للإنتاج على أنها "منظمة ما وراء الحدود الوطنية، والعلاقات (داخل و بين الشركات) التي تتمكن بفضلها الشركات من إجراء البحوث والتنمية، تعريف المنتج، التصميم، التصنيع، التوزيع و خدمات الدعم".[i]

و بهذا انتقلت الشركات الشرق آسيوية من التصدير إلى الإنتاج العالمي معيدة تنظيم نشاطاتها في دول كثيرة بهدف تخفيض التكاليف وتحسين قدراتها في مواجهة التطورات التكنولوجية و متطلبات السوق الدولية، مما أدى إلى إنشاء شبكات للإنتاج و التجارة التي ساعدت على التكامل في شرق آسيا. وقد ساهم تطور شبكات الإنتاج الدولية في ظهور موجات متتالية من "البلدان المصنعة حديثا والأجيال المتتالية من النمور الآسيوية و الصين أيضا. و بهذا يؤكد تغير أنماط التخصص في هذه الدول نموذج "الإوز الطائر".(انظر المنحنى رقم:01)

المنحنى رقم: 01نموذج الإوز الطائر



Source : Edited by: Ito Takatishi,Chin Hee Hanu ,″the rise of china and structural changes in Korea and Asia .John Wonf "China 's rise and east asian economies towards a sciocentric regional groupingUSA: Edward Elgar Publishing, Inc.2010, p 175"

إن نموذج الإوز الطائر يصور الصين والبلدان الآسيوية الأخرى وهي تقفوا أثر اليابان، باعتبارها البلد الرائد من حيث التقدم التكنولوجي لصادراتها. وعلى مدار عقدين، انتقل الإنتاج والصادرات كثيفة العمالة من اليابان إلى الاقتصاديات الحديثة التصنيع في كوريا، سنغافورة وتايوان الصينية أولا ثم إلى اندونيسيا، ماليزيا الفلبين وتايلاند ثم إلى الصين.

ووفقا لهذا النموذج، تعتبر الصين والبلدان الأخرى رفاقا في عملية الارتفاق التكنولوجي وزيادة التخصص والتجارة الإقليمية البينية في آسيا"[ii].

لقد استفادت الصين من هذا التغير في أنماط التخصص بعد ظهور ما يسمى بتجزئة المسارات الدولية للإنتاج، و التي لم تتحدث عنها نظريات التجارة الدولية بشقيها الكلاسيكي و النيوكلاسيكي في "نظرية الميزة النسبية" لديفيد ريكاردو(David Ricardo) و"نظرية وفرة وندرة عوامل الإنتاج" للاقتصاديين هكشر و اولين (Hikcher-Olin) . لقد خلصت هذه النظريات إلى نتيجة مفادها أن كل دولة تصدر السلع التي يتطلب إنتاجها عامل وفير لديها ممايجعلها تتمتع بميزة نسبية و تستورد سلعا أخرى يتطلب إنتاجها عامل نادر لديها و بالتالي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية.

إن المسارات الدولية للإنتاج اليوم قد أصبحت مجزئة بحيث تشارك فروع كثيرة و في دول عديدة في العملية الإنتاجية وعلى مستويات مختلفة من القيمة المضافة. و تتمثل أهم نتائج هذه التجزئة فيما يلي:

- تدعيم النمو السريع لتجارة السلع الوسيطة الناتج عن قطع مسار الإنتاج الداخلي.

- تعميق ظاهرة التخصص باعتبار أن كل دولة تتخصص في مستوى معين من مسار الإنتاج، مما "يستدعي التمييز بين نوعين من التخصص. إذا كان للدولة ميزة نسبية في كل مسار الإنتاج لسلعة ما من المستوى الأول إلى المستوى النهائي فالأمر يتعلق بما يسمى "بالتخصص الأفقي،" أما إذا كانت الميزة النسبية موجودة في بعض مستويات الإنتاج دون الأخرى فإن"التخصص عمودي."[iii]

و الواقع أن آسيا الشرقية تعرف تجزئة الإنتاج في مختلف الصناعات مثل المنسوجات، الملابس، المواد الكيميائية والبرمجيات، إلا أن التجزئة في قطاع الآلات الصناعية تعتبر الأكثر أهمية من الناحية النوعية و الكمية في صياغة شبكات الإنتاج و التوزيع. تتمثل هذه الآلات خاصة في الآلات الكهربائية، معدات النقل والآلات الدقيقة و المتكونة من قطع الغيار و المكونات، و كل مسار للإنتاج يتطلب تنويع الموارد، المدخلات و استعمال تكنولوجيا مختلفة، لهذا تستقبل دول شرق آسيا الشركات متعددة الجنسية للقيام بهذا الإنتاج العابر للحدود.

و تعتبر الصين واحدة من أهم هذه الدول التي تشارك في التجزئة الآسيوية للمسارات الإنتاجية بحيث " قدرت حصة الصين في صادرات الآلات في 1990 نسبة 5 % ثم 13 %في عام 2001 لتصل حتى 20 % في 2003 و 26 % في 2005 و بهذا تكون الصين و بدون شك واحد من الفاعلين الرئيسيين في الإنتاج و شبكات التوزيع في آسيا الشرقية."[iv]

و عليه عملت تجزئة المسارات الدولية الآسيوية للإنتاج على وجود نوع من التكامل الاقتصادي في المنطقة سهله التقارب الجغرافي و تكامل الاقتصاديات الشرق آسيوية، ودعمه تصاعد القوة الاقتصادية للصين.

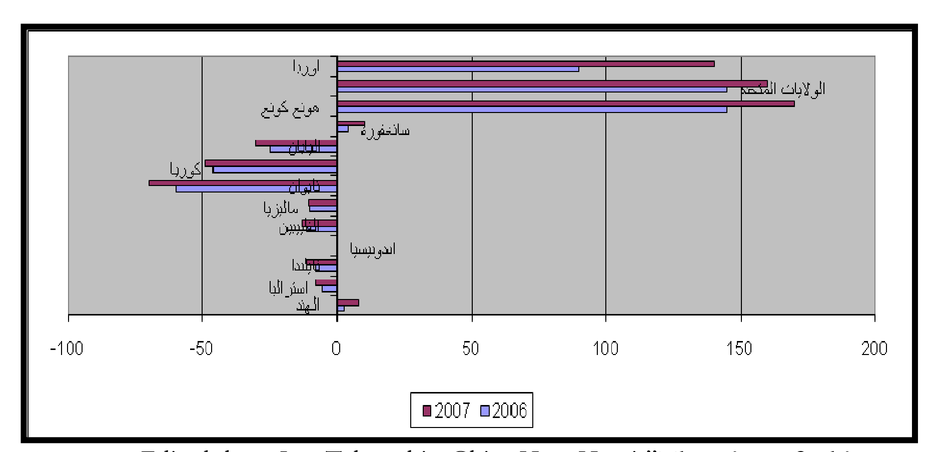
2- التخصص العمودي للصين و التكامل الإقليمي:

لعب اليابان منذ الستينات دورا اقتصاديا قياديا في نمو و تكامل آسيا الشرقية نظرا لقدرته على تزويد جيرانه برأس المال و التكنولوجيا. ولكن باستمرار النمو السريع لاقتصادها، بدأت الصين تطرح تحديا للدور القيادي الاقتصادي لليابان في المنطقة خاصة و أن اقتصاد هذه الدولة عاني من جمود لفترة طويلة.

لقد أصبحت التجارة الخارجية الصينية تكتسي أهمية كبرى في التكامل الإقليمي في شرق آسيا، إذ تحتل الصين مكانة مركزية في سلسلة التوريد في المنطقة حيث أعادت دولها توجيه مبادلاتها التجارية باتجاه الصين، مما ساعد على تركيز المبادلات البين إقليمية. إن "هذا التركيز للمبادلات ناتج عن ارتفاع وزن الصين في التجارة الخارجية لما يسمي بدول آسيان زائد ثلاثة (آسيان + 3)، أي دول التجمع بالإضافة إلى اليابان، كوريا الجنوبية والصين، حيث أصبحت إمبراطورية الوسط المنطلق الإقليمي للتصدير خارج المنطقة"[v]، إذ تعيد تصدير مجموعة من السلع تأتي مكوناتها من شركات شرق آسيوية (من اليابان، كوريا الجنوبية و سنغافورة خاصة) و تصدر سلعا وسيطة ومكونات إلى شركات متواجدة بالصين التي تقوم بتجميعها و إعادة تصديرها للاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة. باعتبار "أن انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة دعم تقسيم العمل بين هذه الدول المتخصصة في التجمع وفي المستويات الأخيرة للإنتاج، والدول المجاورة التي تقدم المنتجات الوسيطة ذات محتوى تكنولوجي أكثر ارتفاعا"[vi]. و عليه تعتبر السلع "المصنوعة في الصين" في الواقع سلع مصنوعة في آسيا". و يوضح الشكل رقم:01 هذا الدور المركزي للصين في المسارات الإنتاجية للمنطقة.

أصبحت الصين في السنوات الأخيرة الشريك الاقتصادي الأول أو الثاني للكثير من دول شرق آسيا مما ساعد على زيادة حجم التجارة البينية في المنطقة.و يفسر تطور رصيد الميزان التجاري للصين مع شركائها الآسيويين دور الصين كأرضية للتصدير ضمن التقسيم الإقليمي للعمل في آسيا، فبينما تحقق الصين فائضا تجاريا مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة، تتعرض إلى عجز تجاري مع دول المنطقة كما يبينه المنحنى رقم 02.

المنحنى رقم: 02العجز التجاري للصين مع دول شرق آسيا :



Source : Edited by : Ito Takatoshi, Chin Hee Hatui,"**The rise of china and structural changes inkorea and asia**". John,Womf" China rise and east Asian economies: towards a sino-centric regional grouping, USA: Edward Elgar Publishing, Inc.2010, P81

فالصين الدولة الدائنة الرئيسية للقوة العالمية الأولى بمبلغ 800 مليار دولار كأذون خزانة أمريكية قد حلت محل واشنطن في دور الشريك الاقتصادي الأول للحلفاء الآسيويين التقليديين خاصة اليابان و كوريا الجنوبية.[vii]

ساهم كل هذا في تدعيم العلاقات بين الدول الشرق آسيوية من جهة، وخلق تجارة ثلاثية من جهة أخرى بين الصين، آسيا الشرقية والدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة. فآسيا الشرقية تكتسي مكانة هامة في المبادلات الأمريكية إذ تحتوي على خمسة من بين عشرة من شركائها التجاريين الأوائل و المتمثلين في: الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان وماليزيا.إن أهمية هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة ترجع في جزء منها إلى النمو الاقتصادي للصين واندماجها المتزايد في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، في نفس الوقت الذي أصبحت فيه الأسواق الغربية و خاصة السوق الأمريكي منفذا تجاريا مهما للصين و لآسيا الشرقية. هذا الإصرار لتبعية كبيرة للصين و مموليها الآسيويين للسوق الأمريكي يترجم وجود تجارة ثلاثية.[viii]

يضاف في الواقع إلى هذه التجارة الثلاثية التي تشهدها آسيا الشرقية عددا متزايد من الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الصين ودول المنطقة والذي ساهم بدوره في رفع التجارة البينية الشرق آسيوية، إذ "تمثل التجارة البين إقليمية لآسيا الشرقية اليوم أكثر من 50% من المبادلات العالمية لهذه الأخيرة مما يساهم في تكاملها، حيث تعتبر الصين واحدا من الفاعلين الرئيسيين".[ix]

عامل اقتصادي آخر، ساهم في تكامل منطقة شرق آسيا بفضل الصين، إنه حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتزايدة التي تستقبلها هذه الدولة من جيرانها الآسيويين والتي لعبت دورا كبيرا في انفتاحها المالي في الثمانينات من القرن الماضي، ولا زالت هذه التدفقات المالية تساهم في تدعيم المسار التكاملي بين الصين والدول الشرق آسيوية.

المحور الثاني: **حدود التكامل في شرق آسيا**:

تعتبر العولمة و الأقلمة مسارات متكاملة تساند قوى التكامل العالمي، و المناطق هي مواقع مختلفة تعبر عن مسارات إقليمية متشابهة أساسا للتكامل و التعاون، "[x] إذ تلتقي كل من العولمة الإقليمية و الأقلمة في فتح الحدود أمام تدفق السلع و الخدمات و إن كان ذلك على مستويات متفاوتة و مختلفة.

و الواقع أن قيام أي تجربة تكاملية اقتصادية يتطلب تقاطع محيطين: المحيط الاقتصادي الذي يرسمه مسار الأقلمة والمحيط السياسي الذي يرسمه مسار الإقليمية.

1- **مسار التكامل الشرق آسيوي**:

يختلف مسار التكامل الإقليمي الشرق آسيوي عن مثيله في أوروبا أو أمريكا الشمالية، ذلك أنه لم يكن نتيجة إستراتيجية تبنتها دول المنطقة ونفذتها من خلال مفاوضات أو قرارات سياسية و تجارية. فالتكامل الإقليمي لآسيا الشرقية يعتبر مسارا اقتصاديا خالصا ظهر بدون أهداف ولا رزنامات واضحة، وتطور بدون أن يترجم في مؤسسات محددة إذ لا تغطي التجمعات الشرق أسيوية الموجودة كل دول المنطقة كما هو الحال بالنسبة لمجموعة الآسيان، أو تشمل عددا أكبر يفوق عدد الدول التي تنتمي إليها مثل منظمة آسيا الباسفيك للتعاون الاقتصادي.

كان دور دول شرق آسيا متأخرا في مسار تكاملها، رغم ما شهدته آسيا الشرقية من تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و الانسياب الكبير للسلع و الخدمات، إذ تطور مسار التكامل في هذه المنطقة على أسس اقتصادية،

حيث لم يخضع لمشروع إقليمي مشترك، بأهداف محددة، إلا أن هذا لم يمنع استفادة هذا المسار من مساندة مختلف حكومات دول المنطقة.

1-1 المحيط الاقتصادي للتكامل الإقليمي لشرق آسيا: (مسار الأقلمة):

سبق المحيط الاقتصادي مثيله السياسي في نموذج التكامل لآسيا الشرقية، إذ تشهد المنطقة انسيابا كبيرا للسلع و الخدمات، فمنطقة آسيا الشرقية تعرف مسارا طبيعيا لتركيز التدفقات الاقتصادية في ثلاث تجمعات هي: تجمع جنوب شرق آسيا (الآسيان)، الآسيان زائد ثلاثة (الصين، اليابان و كوريا الجنوبية) و الآسيان زائد خمسة (الآسيان زائد ثلاثة زائد تايوان و هونغ كونغ).

و المثير للاهتمام أن هذا التركيز هو أكثر ارتفاعا فيما يخص الواردات، حيث تستعمل دول آسيا الشرقية منطقتها كمكان للتموين و ليس كأسواق."[xi] و تشير الإحصائيات إلى ذلك إذ انتقلت حصة الواردات بين الآسيان زائد ثلاثة من32.5 % في سنة 1985 إلى 42.7 % في سنة 2007 بينما انتقلت حصة الصادرات من 26.5% الى33.5 %[xii]و يوضح الجدول رقم01 ارتفاع المبادلات التجارية بين دول تجمع آسيان منذ 1990 و إلى غاية 2008 و ارتفاعها أيضا بين دول آسيان زائد ثلاثة خلال نفس الفترة.

1-2- المحيط السياسي في مسار التكامل الإقليمي: (الإقليمية)

لم تساند حكومات شرق آسيا مسار التكامل الإقليمي رسميا إلا بعد الأزمة الآسيوية لسنتي 1997- 1998 التي أوضحت مدى الاعتماد المتبادل و المتزايد بين اقتصادياتها و هشاشة أنظمتها المالية. وعليه اعتبر تجمع دول جنوب شرق آسياالمحيط السياسي الوحيد في آسيا الشرقية قبل الأزمة الاقتصادية الآسيوية، والذي لم يكن الهدف من إنشائه في البداية اقتصاديا بل سياسيا، تمثل في إقرار الأمن في المنطقة. و لهذا ومنذ 1967 تاريخ إنشاء هذا التجمع و لغاية 1992 تاريخ إنشاء منطقة للتبادل الحر بين أعضاءه، لم تكن هناك رغبة حقيقية من طرف الحكومات في تحقيق ما يسمى بالتكامل الاقتصادي في شرق آسيا.

1-2 -1 -اتفاقيات التجارة الحرة في شرق آسيا :

جاء اهتمام دول آسيا الشرقية بالإطار المؤسساتي للتبادل الحر متأخرا، حيث لم تقم دول المنطقة بإبرام الاتفاقيات لتحرير التجارة بينها إلا في التسعينات. و الواقع أن هناك عوامل كثيرة دفعت دول منطقة شرق آسيا إلى البحث عن أطر مؤسساتية للتكامل الإقليمي و المتمثلة في:

- **الأسباب العامة للتكامل:**

* انتشار مناطق التبادل الحر في العالم و خاصة في أمريكا الشمالية و أوروبا.

* الخوف من فقدان القدرة على اقتحام الأسواق، مما جعل هذه الدول تسعى لتشجيع التبادل الحر مع دول من المنطقة الآسيوية أو حتى من خارجها.

* ضعف تحرير المبادلات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة بسبب العدد الكبير للدول المنظمة و التي لها رزنامات مختلفة.

-الأسباب الخاصة بالمنطقة:

* تداعيات الأزمة الاقتصادية الآسيوية و ما بينته من ضرورة تدعيم التعاون.

* اعتبار عامل المنافسة في المنطقة حافزا لتشجيع التبادل الحر خاصة تلك الموجودة بين الصين و اليابان من أجل قيادة المنطقة و اللذان يريدان استعمال مناطق التجارة الحرة بهدف تدعيم العلاقات مع الآسيان و الدول المصنعة حديثا.

* الاعتقاد بأن مناطق التبادل الحرفي شرق آسيا تعتبر قنوات للتعاون الاقتصادي باعتبار أن هذه المناطق لا تجلب تحرير المبادلات التجارية فقط، بل أيضا تحرير انتقال الاستثمارات الأجنبية والمساعدات التقنية.

و تتمثل الأطر المؤسساتية الموجودة في شرق آسيا و الهادفة إلى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي فيما يلي:

– منطقة التجارة الحرة لدول تجمع جنوب شرق آسياThe Asean FreeTradeو المنشأة في عام 1992 بين ست دول هي: اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاندا و بروني، و التي انضمت إليها كل من الفيتنام مينمار، كمبوديا، و لاوس في أواخر منتصف التسعينات. لقد تمثل الهدف الرئيسي من إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الآسيان في تطوير صناعات تنافسية بينها عن طريق تدعيم التجارة البينية، كما يسعى أعضاؤها إلى الانتقال من خلالها إلى درجة أعلى من درجات التكامل، إذ ركزوا في مؤتمرات القمة لسنتي 2002 و2003 على إنشاء مجموعة اقتصادية، أمنية، اجتماعية و ثقافية. "ففي المؤتمر التاسع لقمة الآسيان المنعقد في بالي باندونيسيا في أكتوبر 2003 قدم إعلان الآسيان الاتفاق الثاني حول مشروع تحقيق مجموعة الآسيان المتضمنة للجانب الأمني، الجانب الاقتصادي و الجانبين الاجتماعي و الثقافي"،[xiii] حيث يتمثل الهدف النهائي في الوصول إلى سوق مشتركة أين التدفق الحر للسلع، الخدمات و الاستثمارات و التقليص من نسبة الفقر في 2020.

– آسيان زائد ثلاثة و المتكونة من: الصين، كوريا الجنوبية و اليابان. إنه فضاء جديد زاد من التدفق المالي و السلعي بعد انفتاح الصين و انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة فاقت فيه المبادلات التجارية مثيلتها بين دول الآسيان، حيث توجد شبكة من العلاقات الاقتصادية بين دول تجمع جنوب شرق آسيا و جيرانها: اليابان، كوريا الجنوبية و الصين. سمي هذا المحيط السياسي الجديد "الآسيان زائد ثلاثة" الذي لم ينشئ على أساس الرغبة في وضع قواعد مشتركة خاصة بالمبادلات التجارية أو إنشاء منطقة للتبادل الحر بين أعضائه رغم وزن الدول الثلاث في الاقتصاد العالمي، و إنما التنسيق في الأمور التي تبقي على هذه المبادلات أي النقود و المالية.

– منطقة للتبادل الحر بين الصين و الآسيان AgreementASEAN–China Free .Trade(ACFTA)

–الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية بين اليابان و دول الآسيان ASEAN–Japan Comprehensive Economic Partnership(AJCEP)

– مؤتمر القمة لشرق آسيا: Asia summit EASEast

تأخر أكثر اهتمام شمال شرق آسيا بإنشاء مناطق للتبادل الحر من جنوب شرقها، إذ برزت في الواقع فكرة إنشاء مناطق حرة للتبادل في لقاء قمة آسيان زائد ثلاثة في عام 1998 حيث اقترح القادة إنشاء مجموعة شرق آسيوية(East Asia Vision Group) مهمتها تقديم اقتراحات للنهوض بالاقتصاديات المعنية بتحسين التعاون بين ثلاث عشر دولة (العشر الأعضاء في الآسيان زائد اليابان الصين و كوريا الجنوبية) و "يعود الفضل في تقريرها لكوريا الجنوبية التي اقترحت في البداية، إنشاء مجموعة آسيوية مستوحاة من النموذج الأوروبي. يتعلق الأمر بأكثر من

مجرد منطقة للتبادل الحر، ففي القمة الخاصة بالآسيان زائد واحد سطر اليابان رغبته في بناء هذه المجموعة على ثلاث أسس: اقتصادية، سياسية، أمنية، اجتماعية و ثقافية".[xiv]

مجموعة أخرى للدراسات الآسيوية تم إنشاؤها سنتين بعد ذلك و تتمثل في: (EASG) East Asian Study Group . كانت المجموعة الأولى مكونة من خبراء من القطاع الخاص مهمتها تطوير رؤية بعيدة المدى للتعاون الاقتصادي في آسيا الشرقية و التي اقترحت ضرورة إنشاء منطقة للتجارة الحرة في آسيا الشرقية في إطار توصياتها في 2001. وأيدت المجموعة الثانية المكونة من ممثلي الحكومات لاحقا، اتفاقيات التجارة الحرة إلا أن هذه الاتفاقيات لم تر النور." [xv]

بعد هاتين المجموعتين تم إنشاء "شبكة تساندها الآسيان زائد ثلاثة، و تضم اجتماعاتها بصورة منتظمة ممثلي الإدارات، مراكز البحوث و رجال أعمال. لقد طرح هذا الملتقى مواضيع هامة للنقاش تمخض عنها اتفاق حول ضرورة التعاون المالي و النقدي، تدعيم شبكة للنقل والاتصال لآسيا الشرقية وتنظيم لقاء خاص بالمنطقة.

والحقيقة أن هذه المبادرة الرسمية في إنشاء بناء مؤسساتي للتكامل الشرق آسيوي، سبقتها عدة مساعي رسمية وغير رسمية في ذلك، و إن اختلفت الأهداف من وراء إنشائها، إذ، وتحت غطاء إعطاء شكل لآسيا من طرف ثلاث دول تحاول فرض نفسها في المنطقة: الصين، اليابان، وتايلاند، قامت كل واحدة بمبادرة في هذا الشأن.

– فالصين سعت من جهتها لإبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع دول المنطقة، حيث بدأت مفاوضات إنشاء منطقة للتبادل الحر مع دول الآسيان في عام 2003 بهدف إنهائها في جوان 2004. "و قد عرضت الصين عدة برامج مغرية على الآسيان وخاصة على أعضائها الجدد مثل التعاون الاقتصادي و تحرير التجارة "الحصاد المبكر" في المحاصيل الزراعية. بالإضافة إلى ذلك اقترحت الصين إنشاء منطقة ثلاثية للتبادل الحر مع اليابان و كوريا."[xvi]كما تنظم الصين ملتقيات في مدينة صغيرة في هينان و المسماة "بوواوو" (Bo'ao) ، و التي أصبحت تحمل اسم هذه المدينة.

– لم يتردد اليابان أيضا، باعتباره قوة اقتصادية في شرق آسيا و محاولة منه في مواجهة تزايد التواجد الصيني في المنطقة، في تدعيم علاقاته الاقتصادية بجيرانه الآسيويين، حيث

"قام اليابان من جهته بإجراء مفاوضات حول عقد اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع الدول الآسيوية، انتهت بإبرام اتفاق اقتصادي استراتيجي مع سنغافورة في 2002، و التوقيع على إعلان مشترك مع الآسيان يتعهدان فيه بالتفاوض على اتفاق استراتيجي يتضمن اتفاق تحرير التجارة. و عليه اقترب اليابان من بعض الأعضاء بصورة فردية مثل الفلبين و تايلاندا من أجل إقامة مناطق للتبادل الحر، كما ناقش اليابان و كوريا الجنوبية إمكانية تشكيل اتفاق للتبادل الحر" [xvii] .بالإضافة إلى ذلك ينظم اليابان سنويا و منذ 1995 مؤتمرات حول مستقبل آسيا. كما تسعى الآسيان و الدول المصنعة حديثا من جهتهما إلى الدخول في اتفاقات للتجارة الحرة مع دول أخرى كالهند لتفادي التهميش.

لقد أعقب كل هذه المساعي لخلق أطر مؤسساتية للتبادل الحر، لقاء القمة الذي انعقد بتاريخ الرابع عشر ديسمبر عام 2005 في كوالالمبور بمبادرة من الآسيان. إذ تعتبر أول وأهم مبادرة رسمية لخلق إطار مؤسساتي للتكامل في شرق آسيا أين التقت ستة عشر دولة هي: الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، نيوزيلاندا و أستراليا، بالإضافة إلى دول تجمع آسيان. إنه فضاء تعدى المنطقة الشرق آسيوية و طرح رأيين مختلفين: رأي الصين، برمانيا، كمبوديا، لاوس، فيتنام وماليزيا التي فضلت إنشاء مجموعة ضيقة. ورأي آخر تبنته اليابان، سنغافورة، اندونيسيا و شجعته الولايات المتحدة أراد

توسيع أعضاء المجموعة، والهدف من ذلك يتمثل في تجنب التفوق الصيني بوجود الهند بكل ما تطرحه من ثقل سياسي و قدرة على ضمان الأمن في المحيط الهندي، وكذا عروضها لتحرير سوقها بتخفيض الحواجز الجمركية.

لقد" أصدر هذا اللقاء بيانين تمثل أولهما في "إعلان كوالالمبور لقمة شرق آسيا، و ثانيهما في "إعلان قمة شرق آسيا حول الوقاية من أنفلونزا الطيور." أقر الإعلان الأول على الدور الهام لقمة شرق آسيا إلى جانب اجتماعات آسيان زائد ثلاثة، كما أكد على أهمية التعاون مع الآسيان لأمن و رفاه منطقة شرق آسيا، و اعتبر أن تجمع دول الآسيان هو المحرك لهذه القمة."[xviii]

لقد استمر تنظيم اللقاءات الرسمية بين دول المنطقة، إذ احتضنت الفلبين القمة الموالية سنة 2006،التي اعتبرت اجتماعا للقادة لأنها لم تتوفر على بنيات مؤسساتية أو إدارية خاصة كوجود سكرتارية، أو اجتماع للوزراء. لقد اقتصرت رزنامة هؤلاء القادة على تحقيق أهداف معينة كالتعاون في مجال الطاقة، تدعيم الاستثمارات، تحقيق الأمن البحري، محاربة الإرهاب و الأهم تحقيق التعاون المالي. أما في القمة المنعقدة في جانفي 2007 على إثر اجتماع القمة للآسيان زائد ثلاثة، قرر الدول الأعضاء توسيع التعاون في المجالات التالية محاربة الفقر، التصدي للكوارث و إنشاء منطقة للتجارة الحرة لآسيا الشرقية كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي.

2 –التعاون المالي و النقدي في شرق آسيا:

يمتد التعاون المالي في آسيا الشرقية إلى ما قبل الأزمة الآسيوية "ففي 1991 كونت أحد عشر دولة من الباسفيك الغربي بما فيها استراليا و نيوزيلندا إلى جانب دول تجمع جنوب شرق آسيا الملتقى التنفيذي للبنوك المركزية لشرق آسيا الباسفيك (Executives meeting of East Asia Pacific central Bank EMEAP) و الذي بينت أزمة 1996 عدم قدرته على تسييرها، مما جعل دول تجمع آسيان زائد ثلاثة تفكر جديا في تعاون مالي أكثر فعالية نتج عنه ما سمي "بمبادرة شينغ ماي"، و "مبادرة أسواق السندات الآسيوية".[xix]

2–1–مبادرة شينغ ماي:

بينت الأزمة الاقتصادية الآسيوية لسنة 1996 هشاشة الأنظمة المالية لدول المنطقة و ضرورة تحرير الأسواق المالية، تحسين أداء المؤسسات و تبني نظام فعال لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية. وعندما انتشرت الأزمة من تايلاندا إلى دول آسيوية أخرى في منتصف 1997، "اقترح اليابان إنشاء صندوق نقد آسيوي كإطار للتعاون المالي و تنسيق السياسات في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية إضافة إلى صندوق النقد الدولي ضد أي أزمات مالية في المستقبل. لقد تم التخلي عن المبادرة رغم لقائها ترحيبا حسنا من طرف دول المنطقة، إلى غاية سنة 2000 عند إحيائها من طرف وزراء مالية دول الآسيان زائد ثلاثة في السادس من شهر ماي في "شينغ ماي" بتايلاندا بإنشاء نظام لمقايضة العملات الثنائية بهدف إدارة مبادلة أزمة العملة التي قد تحدث في أي بلد عضو، وهي ترتيبات تعمل على المحافظة على استقرار أسعار الصرف بين ثمانية أعضاء في التجمع (الأعضاء الخمس الأصليين في التجمع بالإضافة إلى الصين، اليابان و كوريا الجنوبية). لقد"أرادت الدول الأعضاء توسيع اتفاق هذه المبادرة إلى أطراف آسيوية أخرى عن طريق:

* توفير التغطية لجميع الأعضاء.
* زيادة حجم اتفاقات المبادلة.
* إنشاء شبكة من الترتيبات التبادل الثنائي بين دول الآسيان زائد ثلاثة."[xx]

و الواقع أن الدول الأعضاء في هذه المبادرة لم تقم بإنشاء أي مؤسسة دائمة للمراقبة حيث تقوم السلطات النقدية للدول المعنية برصد طريقة لمنع أزمة مالية في المستقبل عن طريق اللقاءات المنظمة لوزراء ماليتها بهدف التنسيق في السياسات، على غرار اجتماع القمة السنوي لآسيان زائد ثلاثة.

2-2-مبادرة أسواق السندات الآسيوية:

لم تتوقف عملية التكامل المالي الإقليمي عند مبادرة " شينغ ماي"، بل أطلق أعضاء تجمع الآسيان زائد ثلاثة مبادرة أخرى سميت" بمبادرة أسواق السندات الأسيوية" لتطوير هذه الأسواق. وفي هذا الصدد تم وضع ست مجموعات عمل لإرساء البنية التحتية المالية الإقليمية، و وضع إجراءات للتنسيق بين الممارسات و السياسات الفردية لدول المنطقة في التعامل مع أسواق السندات من خلال ما يلي:

– آلية دعم السيولة على المدى القصير لمساعدة الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات.

– آلية لمراقبة التطورات السياسية و الاقتصادية للدول الأعضاء و فرض شروط على الدول المستقبلة للدعم المالي.

– نظام سعر صرف جماعي لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف الثنائية للدول الأعضاء.

في الواقع لا يوجد أي دليل على أن هذه الترتيبات المالية الإقليمية ستكون فعالة في تجنبالأزمات المالية في المنطقة الآسيوية، إذ لا توجد أي جدية في تبني نظام صرف جماعي خاص بالمنطقة.

3- صعوبات التكامل الإقليمي في شرق آسيا:

يوجد في الواقع الكثير من الصعوبات التي تحد من مسار التكامل لآسيا الشرقية على الأقل في المدى القريب يتعلق بعضها بمميزات المنطقة في حد ذاتها، أما البعض الآخر فيخص صعوبة انفصال الاقتصاديات الشرق آسيوية عن الاقتصاديات الغربية و خاصة الاقتصاد الأمريكي.

3 -1 العراقيل الداخلية للتكامل:

و تتمثل في:

* عدم تجانس الدول الشرق آسيوية من حيث المساحة، عدد السكان، المستويات الاقتصادية و حتى النظم السياسية.

* وجود الكثير من بؤر التوتر في المنطقة كمشاكل الحدود، التحالفات الإستراتيجية الهادفة إلى رفض أي هيمنة كانت صينية أم يابانية، ناهيك عن هاجس إمدادات الطاقة.

* عدم وجود رغبة حقيقية عند حكومات دول المنطقة في الوصول إلى إطار مؤسساتي للتكامل، لهذا كل ما تقوم به هذه الحكومات هو تشجيع التدفقات المالية و السلعية بين دولها. "فإذاكان مسار التكامل في شرق آسيا تطور في الأصل بدون مشروع سياسي فلأنه لا يخص المجال السياسي، إذ لم يكن الأمر في أي وقت يتعلق بمسألة إنشاء منظمة أو نظام للعلاقات يتطلب التخلي عن السيادة". [xxi]

3-2صعوبة الانفصال عن الاقتصاديات الغربية:

لا يعتبر التكثيف في العلاقات الاقتصادية بين دول شرق آسيا مرادفا لاستقلالية المنطقة أو بالأحرى تمركزها حول نفسها، حيث تندمج دول المنطقة في قطاع الإنتاج و المبادلات من حيث العرض خاصة. أما من حيث الطلب فهي تحتاج للأسواق الغربية الأوربية و الأمريكية لتصريف منتجاتها لأنها غير قادرة في -الوقت الحالي على الأقل-على

امتصاص حصة كبيرة من الصادرات الموجهة للدول الغربية. الدليل على ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2007 حيث عجزت آسيا الشرقية عن امتصاص ما تخلى عنه الغرب بسبب الأزمة، فكل الاقتصاديات الآسيوية ما عدا اليابان هي في أحسن الأحوال اقتصاديات صاعدة.

بالإضافة إلى ذلك، لا زالت دول كثيرة في منطقة شرق آسيا بما فيها الصين تحتاج إلى الغرب من حيث التكنولوجيا و رأس المال، مما يزيد من صعوبة انفصال اقتصاديات شرق آسيا عن الاقتصاديات الغربية. "إن الأداء التجاري للصين يعتمد بشكل كبير على الاستثمار و استراتيجيات الاستعانة بمصادر خارجية لشركات أجنبية ساهمت بصورة كبيرة في زيادة سريعة في كل من الصادرات الصينية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي السريع على مدى السنوات العشر الماضية." [xxii]

و عليه تعبر منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيك عن هذه العلاقة الاقتصادية لآسيا الشرقية و الولايات المتحدة التي تقترح احتمال إنشاء منطقة للتبادل الحر لآسيا الباسفيك ومنذ زمن بعيد. "هذا الاقتراح يعبر عن الرغبة في صد الطموحات الصينية و اليابانية التي قد تسعى لإعادة تشكيل تكامل إقليمي آسيوي خالص يقصي الولايات المتحدة و روسيا". [xxiii]

الخلاصة:

أصبحت الصين واحدة من الشركاء التجاريين المهمين لعدد متزايد من اقتصاديات شرق آسيا إذ ساهم تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الصين و دول تجمع آسيان في تطوير شبكة أوسع من العلاقات الاقتصادية بين الإقليمية لآسيا الشرقية. و" لا يثير هذا الأمر الاستغراب لأن شبكات الإنتاج في آسيا متكاملة بدرجة كبيرة و تتسم بتوزيع الصناعة على مواقع مختلفة و مستوى عال من التجارة في المدخلات الوسيطة.[xxiv]و يتضح هذا الدور الاقتصادي للصين في المنطقة من خلال:

* تكثيف العلاقات التجارية الصينية الثنائية مع دول المنطقة نتيجة تغير و تنوع هيكل صادرات هذه الدولة، حيث أصبحت إمبراطورية الوسط شريكا اقتصاديا رئيسيا لمعظم دول المنطقة و خاصة اليابان.

* تدعيم شبكة من العلاقات الاقتصادية في شرق آسيا، إذ تحتل الصين مكانة مركزية في سلسلة التوريد في المنطقة حيث أعادت دولها توجيه مبادلاتها التجارية باتجاه هذه الدولة، مما ساعد على تركيز المبادلات البين إقليمية. لقد ارتفع وزن الصين في التجارة الخارجية لدول آسيان زائد ثلاثة، مما جعلها المنطلق الإقليمي للتصدير خارج المنطقة.فالصين تعيد تصدير عدد من السلع تتحصل على مكوناتها من شركات شرق آسيوية التي تقوم بدورها بتصدير سلع وسيطة إليها (الصين)، التي تقوم بتجميعها و إعادة تصديرها للاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

* نجاح دول المنطقة في إنشاء نوع من التكامل الإقليمي في مستواه الأدنى(خلق مناطق حرة للتجارة) بفضل تصاعد القوة الاقتصادية الصينية، إذ ظهرت مناطق للتجارة الحرة بين دول آسيا الشرقية، كتلك التي تجمع بين الصين و الآسيان، و بين اليابان و نفس التجمع .

و بهذا، و نظرا لنموها الاقتصادي السريع و حجم سكانها الكبير، تلعب الصين دورين هامين في المنطقة بسبب نموها الكبير و توسع سوقها المحلية، إذ تصبح الصين أكبر سوق و أكبر منتج في المنطقة حيث تعزز من ميزتها التنافسية في تصدير مجموعة واسعة من المنتجات، مما يؤدي إلى تغييرات في هيكل التجارة مع البلدان المجاورة في آسيا،

لذلك يبدو أن الصين ستصبح بين آسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و الاتحاد الأوروبي كمنافس للتصدير و الاستيراد." [xxv]

الهوامش و المراجع:

---

[i] . Hirtasuka Daisuke,**« East asia' s de facto economic integration** » : Gaulier Guillaume, Françoise Lemoine, Deniz, Ünal- Kesencit " china' s specialization in east asian proudaction sharing" , Palgrave Macmillan institute of developing economics (ide), jetro, 2006, p. 139

-[ii] لونغاني براكش" رفاق أم منافسون. الصلات التجارية بين الصين و اقتصاديات شرق آسيا الأخرى"، **التمويل و التنمية**، المجلد 37 العدد 2، 2000 ، ص.34.

[iii]Hirtasuka Daisuke, Op. Cit, p.138.

[iv]I to Takatoshi , Chin Hee Hahn, **« The rise of china and structual changes in korea and asia** ». John, Wong « China's rise and East Asian economies: towards a Sino- centric regional grouping? », USA: Edward Elgar publishing, Inc, 2010, p78.

[v].Sophie Boisseau Du Rocher. « **L' asie du sud- est prise au piège** », Paris, edition Perrin, 2009, p. 312

[vi] Diana Hochraich, « L'intégration régionale en asie depuis l'entrée de la chine dans l'OMC, 2010.**http://www.ceri-sciencespo.com/publica/etude/**

[vii] Jo Hong Lai, « Des relations Corée du sud_ japon à la fois interdépendantes et délicates. 2010. **http//www.strategicsinternational.com**

[viii] Sophie Boisseau Du Rocher. Op. Cit, p. 315

[ix]Patrick Hebert, « une intégration régionale autour de la chine **», Futuribles**, 2006, p. 91.

[x]Edited by: Arjun,Aypadurai **« Globalization** », Leo, Ching, « Globalizing the regional, regionlizing the global. Mass culture and asianism in the age of late capital ». London: Duke university press, 2001, p.292.

[xi]Catherine Figuière, Laëtitia Guilhot, "La Chine et le Japon : concurrents pour un « hégémon régional » ? 28-30 septembre 2005. **http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/10**

[xii]Catherine Figuière, Laëtitia Guilhot, " La Chine : avenir du découplage asiatique ? Mardi 9 février2010 . **http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/45**

[xiii]Edited by :Tamio Nakamura « **East Asian Regionalism from a Legal Perspective current features and a vision of future »,** Kazushi Shimizu « East Asian regional economic cooperation and FTA Deepening of intra-ASEAN economic cooperation and expansion throughout East Asia », Op. Cit, p. 7.

[xiv] Reni Perelman , « l'Asie orientale se rassemble pour prendre sa place dans le monde »**, Futuribles**2006, p. 166.
[xv]Park Yung Chul, « **Economic Liberalization and Integration in East Asia A Post-CrisisParadigm ».** New York: Oxford, 2006 p .163.

[xvi]Edited by: ItoTakatoshi, Andrew K. Rose, « **International trade in east asia** », Shujiro Urata, Kozo Kiyota , « The Impacts of an East Asia Free Trade Agreement on Foreign Trade in East Asia », The University of Chicago: Press, 2005. p. 219.

[xvii] Park Yung Chul, Op. Cit, p. 164.

[xviii]Edited by : Tamio,Nakamura « East Asian Regionalism from a Legal Perspective current features and a vision of future », Kazushi Shimizu « East Asian regional economic cooperation and FTA Deepening of intra-ASEAN economic cooperation and expansion throughout East Asia OP. Cit, p .13

.
[xix] Natasha Hamilton Hart, « Asia's new regionalisme; gouvernnent capacity and cooperation in the western pacific **».Review of international political economy,** v 10, n 02 , may 2003 , p.332.

[xx]Edited by: Gill Indermit, Huang Yukon, Kharas Homi, « **East asian visions perspectives oneconomicdevelopment** . De. Ocampo Roberto F, « the case for east asian financial cooperation », WashingtonDC: The International Bank for reconstruction and development,2007, p.61.

[xxi]Natasha Hamilton Hart, Op. Cit, p.333.

[xxii] Hirtasuka Daisuke , Op.Cit, p.168.

[xxiii] Sous la direction de Patrice Cosert ,« **Les enjeux du pacifique ».** Paris, éditions: ellipses, 2009 p. 185.
[xxiv] ليم ريموند، مرجع سابق، ص 29-

:[xxv] Edited by Goh Evelyn and Simon Sheldon W., « China's rise and its effect on ASEAN–China trade relations » , Chirathivat Suthiphand, « China's rise and its effect on ASEAN–China trade relations, Op. Cit, p 40